

The Washington Quarterly
Spring 2006

June, 2006

Iran's Nuclear Ambitions Test China's Wisdom By Dingli Shen

وصلت المسألة النووية الإيرانية الى نقطة تحول. وتدعي إيران بأنها مؤهلة للإستقلال النووي بما يتعلق بالطاقة النووية من أن تقدّم دليلاً IAEA المدنيّة، وأنكرت بأنه كان لديها برنامج أسلحة نووي، ولم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاسماً ودقيقاً على برنامج أسلحة نووي إيراني على مدى العقدين الماضيين، كما فشل مجلس الأمن الدولي بالقيام بعمل ما حتى آذار 2006.

وفي هذه الأثناء، وفي خطابه للأمم عام 2002، أشار جورج دبليو بوش الى عزمه الحفاظ على وضع إيران تحت الضوء وذلك عندما صنّف إيران كجزء من " محور الشر " الى جانب كوريا الشماليّة وصدام حسين في العراق. وعلى كل حال، وبعد تلك السنوات، لم تكن واشنطن قادرة على إعاقة سعي طهران لتخصيب اليورانيوم ديبلوماسياً، كما لم تكن قادرة على التوصل الى إجماع عام سياسي لإستخدام القوة. وعلى مدى السنتين الماضيتين، كان الإتحاد الأوروبي (" يقوم بجهود تسوية مع إيران، إلا أنّها لم تصب نجاحاً كبيراً. و عرض الإتحاد EU-3فرنسا، ألمانيا والمملكة المتّحدة ")، الوفود النووي و التكنولوجيا لإيران، إلا أنّ عروضاً كهذه مشروطة LWRالأوروبي تقديم مفاعل للماء الخفيف (بتعليق إيران لعملية تحويلها لليورانيوم، وإلا فإنّ الإتحاد الأوروبي لن يساعد في حلحلة هذه المسألة داخل الوكالة الدولية . كما أنّ الجهود للتعامل مع المسألة النووية الإيرانية من خلال إتفاق أوسع للقوى العالميّة، الأعضاء الدائمين في IAEA (وألمانيا، يمكن أن يقود مجلس الأمن الى درس المسألة في آذار، إلا إذا كان من الممكن P-5مجلس الأمن الدولي) التوصل الى تسوية، كعرض التخصيب الروسي.

(عضو يملك حق الفيتو في مجلس P-5 وفي وجه هذه الخيبات الماضية والتحديات الحاضرة، فإنّ الصين وهي عضو الأمن الدولي)، قد تكون مجبرة على العمل مع قوى رئيسية أخرى للجم الطموح النووي الإيراني. وبذلك، فإنّ القضية النووية الإيرانية تقدم لقادة الصين الفرصة الأولى لإثبات قدرتهم على موازنة مصالحهم المحلية مع مسؤولياتهم كقوة عالميّة نامية.

وقد وضع بزوغ الصين مصالحها الوطنية المتعددة الأوجه في المقدمة ليبدأ التنافس، بما في ذلك ضمان الإستقرار وعلاقات التعاون مع قوى رئيسية أخرى؛ تطوير علاقات سلام مع دول مجاورة وقريبة، بما فيها إيران؛ وإكتساب حق الوصول الى موارد كافية يمكن الإعتماد عليها لموازرة النمو الإقتصادي للدولة. ومن جهة، كانت الصين، وبشكل متزايد، البلد الداعم للحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وكانت متلهفة للنظر إليها بصفتها " أمين الرهان المسؤول " داخل المجتمع الدولي. وعلى كل، وفي نفس الوقت، فقد أدّى الإزدهار الإقتصادي الى عطش للطاقة يؤثر اليوم على السياسة الخارجية لبكين، المتمسكة بالحكمة التقليدية. فالعلاقات الصديقة التي ترعاها بكين مع إيران، ميانمار، السودان، فنزويلا، زيمبابوي، وهي دول من بين دول أخرى، وجميعها لديها علاقات متوترة مع الولايات المتّحدة، مرتبطة بشكل أو بآخر بحاجاتها البترولية.

وهناك خمسة إعتبارات تشكل التفكير الصيني تجاه المسألة النووية الإيرانية: إحترام حق إيران في برنامج نووي مدني، تخليد نظام الحد من الإنتشار النووي، الحفاظ على الروابط الثنائية للإقتصاد مع إيران، حماية العلاقات مع الولايات المتحدة، وتعزيز الصورة الدولية للصين.

كيف تفهم الصين مصالحها في ظل هذا التوازن بين أمن الطاقة والحد من الإنتشار النووي؟ كيف تصوّت بكين إذا كان مجلس الأمن مستعداً لإتخاذ عمل ما مع ما تقدّم من خيار الصين الصعب بين تأمين الطاقة وعلاقتها مع واشنطن؟ إنّ السؤال الأوّل الذي يجب التوجه إليه هو عما إذا كانت طهران ستجبر الصين والمجتمع الدولي على مواجهة مأزق كهذا. وللإجابة على ذلك، فإنّ هذا يتطلب فهماً لدوافع إيران وطموحاتها النووية قبل مناقشة حسابات بكين.

طموح إيران النووي ودوافعه:

لدى إيران تاريخ طويل من الإهتمام والتطور النووي. فمن أوائل العام 1957، قامت إيران والولايات بتوقيع إتفاق (والذي قدّم U.S. Atoms For Peace Program تعاون نووي مدني كجزء من البرنامج الأميركي السلمي للذرة) مساعدة تقنية وأمن عدة كيلو غرامات من اليورانيوم المخصّب. ودعى للتعاون في أبحاث الإستخدامات السلمية للطاقة النووية.

(منذ بدء التوقيع عليها في العام 1968، تدّعي إيران NPT وبصفتها عضو في معاهدة الحد من الإنتشار النووي) الحق غير القابل للإنتزاع (أو التحول) بإستخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية. وعلى كل، ومع ما تقدم من منح الطبيعة للبلاد من الطاقة في باطن الأرض، تبدو إيران واحدة من البلدان القليلة التي لا حاجة كبيرة لها لمصادر طاقة بديلة في المستقبل المنظور، حيث إرتفعت الإحتياجات النفطية الثابتة لإيران الى 19,5 مليار طن منذ إكتشاف الحقل الجديد في العام 2003، وهو ما يشكل 13 بالمئة من إحتياط النفط العالمي. كما أنّ إيران موطن 17-18 بالمئة من مجموع إحتياطي الغاز في العالم. وتملك إيران الحق في تعهّد العلوم والتكنولوجيا النووية، لكن ولتطبيق بحوث كهذه في عالم الواقع لجيل الطاقة النووية، في حين لا تزال تمتلك وقوداً لا حدود له ظاهرياً في باطن الأرض، فإنّ ذلك يبدو فقط وكأنّه يشوّه دوافعها خاصة عدم إبلاغ الحارس الساهر على العالم النووي عن أنشطتها النووية السرية السابقة. وقد أشارت الوكالة الدولية في إكتشافات نشرت في تشرين الثاني 2004، بأنّ إيران تجاهلت إرسال تقرير حول برنامجها النووي " في عدد IAEA من الشواهد وعلى فترة ممتدة من الزمن "، وبذلك فإنّها فشلت بالتزام تعهداتها في ظل إتفاق الحماية بخصوص إرسال تقرير حول المادة النووية وتصنيعها وإستخدامها، كما فشلت في التصريح عن المرافق التي يتم فيها تصنيع وتخزين مواد لم تتوصل الى إستنتاج بأنّ إيران كانت تواصل العمل على برنامج أسلحة نووية، فإنّ كثيرين IAEA وبالرغم أنّ في المجتمع الدولي يأخذون ذلك كبرهان إضافي على أنّ إيران كانت، ولوقت طويل، متورطة في برنامج نووي سري يمكن أن يحوّل، وبسرعة كبيرة، لأهداف عسكرية.

في تشرين أوّل 2005، خصوصاً لجهة كمية أجهزة الطرد IAEA وبعد إخضاع تاريخ إيران النووي للوكالة الدولية المركزية وتكنولوجيا أخرى كانت قد إشترتها من السوق السوداء النووية في الثمانينات، بدأ موقف طهران يتعرض للإستهداف أكثر فأكثر.

وفي محاولة لتبرير تحركات إيران النووية، أشار الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، في آذار 2005، بأنّ إيران كانت قد تورطت في الواقع في عملية نمو نووي سري مقصود. وبعدها عاقبت الولايات المتحدة إيران بعد ثورة طهران في العام 1979، بدأت إيران سعيها للحصول على تكنولوجيا نووية من السوق السوداء. وعلى كل حال، فقد عزز رفسنجاني الإدعاء بأنّ ذلك كان لأهداف سلمية فقط.

وإذا كانت طهران لا تملك في الواقع برنامجاً نووياً عسكرياً، فإنّ ثلاث عوامل أمنية محتملة قد تكون السبب لمتابعة القيادة الإيرانية الإنزلاق في هذا الممر. أولاً، إنّ إكتساب دولة إسرائيل لرادع نووي هو سر معلن، وعلى الرغم من أنّ تل أبيب قد تشعر بأمان أكثر مع هذا الضمان الأمني النهائي، فإنّ ذلك كان له تأثير مضاد على الجيران العرب والفرس. إنّ تطوير الثقل الإيراني الموازن في النوع قد يكون رداً طبيعياً.

ثانياً، كان العراق يطور أسلحة نووية في الثمانينات، وعلى الرغم من أنّ القوات الجوية الإسرائيلية كانت قد قصفت في العام 1981، فقط كان صدام قادراً على إحياء برنامجه للأسلحة النووية العراقية؛ لقد واجه Osiraq المفاعل النووي البرنامج تفككاً تاماً بعد حرب الخليج الفارسي في العام 1991.

وقد يكون المحفز الأخير لطهران هو إستخدام العراق لأسلحة كيميائية ضد إيران في العام 1983 خلال حربها المريرة التي دامت ثماني سنوات.

وفي النهاية، كانت الولايات المتحدة وإيران على طرفي نقيض منذ ثورة طهران في العام 1979. وقد تكون الحرب " الإستباقية " للولايات المتحدة ضد العراق، قد بررت بشكل أكبر، السعي الإيراني للحصول على الرادع النووي. ومع ما تقدّم من هذه الدوافع، وإذا ما تكشف دليل آخر بعد، فإنّ بكين قد تتجه أكثر فأكثر نحو الشك ببراءة مشروع إيران النووي.

فحتى لو كان لدى إيران برنامجاً نووياً مؤهلاً لتحوّل سريع من برنامج مدني الى برنامج عسكري، فإنه لا يزال من المحتمل بأن لا يكون لدى طهران فرصة كافية لضمان المال النووي الكافي لبرنامج عسكري سري وقوي من دون أن يكتشف أمره. إنّ هذا الافتراض قد يقود بكين الى الإستمرار بالتشديد على الحاجة للسعي الى حل سلمي للمأزق الدبلوماسي الحالي.

إعتبارات بكين

بخصوص التطور النووي لإيران، قد يكون لبكين مجموعة من المصالح المعقدة والمتمازجة. وتتقاسم الصين هواجس مشتركة مع إيران حول مسألة السيادة. وزيادة على ذلك، فإنّ إيران بإمكانها أن تؤمن الطاقة للصين مما يخدم صميم المصالح الوطنية لبكين. وعلى كل، فإنّ علاقة أوثق مع طهران قد تحمل حساسية محتملة بالنسبة للولايات المتحدة، القوة الأخرى التي تمد الإقتصاد الحديث للصين، في الوقت الذي تهتم فيه الصين، حقاً، بصورتها العالمية.

- إحترام السيادة:

لقد جعلت العودة الى التطفل الخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، الحكومة الضئيلة الحالية، حساسة خاصة بالنسبة الى أهمية موضوع السيادة والإستقلال. إنّ عجزها، حتى اليوم، بإعادة توحيد البلاد، عزز هذه الروح وهذا العامل النفسي تجاه التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. ولذلك، ومن وجهة نظر قانونية، وإذا كانت صادقة في دعمها ومساندتها لحظر الإنتشار النووي، فإنّ الصين سوف تدعم حق إيران بالطاقة النووية المدنية على قاعدة مبدأ السيادة. إنّ التعقيد الوحيد الذي قد يحدث هو في حال قامت إيران بإنتهك إلتزاماتها في المعاهدة وطورت أسلحة نووية. وعلى كل حال، وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ الهواجس المتعلقة ببرنامج نووي مدني يمكن أن يُحوّل الى أغراض لاسلمية تيرر إنكار الحق بدورة وقود مستقلة كهذه.

، بأنّه، وقبل منح طهران الحقوق بدورة وقود كاملة، عليها أن تقبل IAEA وقد دعمت بكين وجهة نظر الوكالة الدولية المحاسبة على برنامجها النووي السابق.

، فإنه لن يكون لدى الصين سبب أيضاً لمعارضة البرنامج النووي المدني NPT وحتى ولو لم تتضمن إيران الى معاهدة لإيران. إذ لم تقم أبداً أية قوانين دولية بمنع أية دولة، سواء كانت تمتلك أسلحة نووية أم لا، من الإستخدام السلمي للطاقة الخالية من الأسلحة NPT النووية. إنّ القيود الوحيدة المفروضة على المرافق النووية المدنية للدول الأعضاء في معاهدة . وفي الواقع، فإنّ كل الدول لديها برامج نووية مدنية وحتى تلك IAEA النووية هي حرس الحماية النووية للوكالة الدولية ، فإنه يُتوقع منها أن تسمح لحراس الوكالة بالتواجد في مرافقها النووية المدنية المحلية. NPT التي هي خارج نظام معاهدة (NSG) وقد أنكرت الولايات المتحدة ودولاً أخرى مصدرة نووية- دول مؤهلة، قامت بتوسيع متطلبات الوقاية بتأسيس (

، في العام 1974 بعد تجربة الهند النووية- تصدير المادة النووية بواسطة الدول Nuclear Suppliers Group NPT الى الدول غير المرتبطة بمعاهدة NSG الأعضاء في

وعلى كل حال، فإنّ هذا ما هو إلا عمل جماعة وليس قانوناً مفروضاً. وبحسب الترتيبات القانونية الدولية الحالية، فإنّ لدى إيران الحق بتسخير الطاقة النووية لأغراض سلمية بصرف النظر عن وضعها ومسعاها لأسلحة نووية. فحتى لو كانت إيران- في أسوأ الأحوال- قد طوّرت اسلحة نووية، فإنّها لا تزال مؤهلة للقيام بإنتاج طاقة نووية مدنية، ما دامت لم NPT تكن قد فعلت ذلك عندما إلتزمت شفهيّاً بحظر الإنتشار النووي بصفتها عضو في معاهدة

وزيادة على ذلك، فليس من دول محظّر عليها، إلزامياً، تطوير أسلحة نووية كجزء من دفاعها الوطني بإستثناء العراق التي سُحبَ منها حق تطوير وإمتلاك أسلحة نووية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 في العام 1991. وبالرغم أنّ مبدأ يظل مسألة سيادة وتظل المشاركة NPT بحظر الإنتشار النووي هو مبدأ عالمي تقريباً، فإنّ القرار بالإنضمام الى معاهدة في المعاهدة أمراً طوعياً. وكانت المادة الخامسة من المعاهدة قد نشأت لحماية السيادة الوطنية بشكل خاص من خلال حق الإنسحاب في حال توصلت دولة عضو الى الإعتقاد بأنّ البقاء في المعاهدة يمكن أن يضر بمصالحها الوطنية. وكعضو ، لا يمكن لإيران أن تصنع أسلحة نووية في حين لا تزال ملتزمة رسمياً وعلناً بحظر الإنتشار النووي. NPT في

وإذا ما عُثِرَ على دليل بأنّ إيران قامت بانتهاك التزاماتها وترفض أيضاً التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية، فإنّ المجتمع الدولي سيكون مجبراً على إتخاذ عمل ما. إلا أنه يظل بمقدور إيران، تقنياً، تطوير أسلحة نووية بشكل قانوني إذا NPT ما إنسحبت من معاهدة

- تعزيز حظر الانتشار النووي

، فإنّ الصين ملتزمة بدعم حظر الانتشار النووي، وقد إنترمت بعدم نقل أسلحة NPT وبصفتها عضو بمعاهدة نووية الى دول خالية من الأسلحة النووية أو الى أشخاص لا يمثلون دولاً، وذلك حتى لا يساعدوا الصينيون على تطوير أسلحة نووية من قِبَل دول لا نووية (لا تملك أسلحة نووية). وقامت الصين، ومنذ أوائل التسعينات، بتقديم ملحوظ بالحد في العام 1992 والى معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية NPT من الانتشار النووي، حيث إنضمت الى معاهدة (في العام 1996. وعلى مدى العقد السابق، قامت الصين بتعزيز أنظمة Comprehensive Test Ban Treaty) التحكم في التصدير الوطني لجهة الأسلحة النووية، الكيمياءية والبيولوجية وكذلك الصواريخ. وإنضمت الصين أيضاً الى NPT في العام 2004، وقطعت علاقتها النووية مع الدول الراضة للإنضمام الى معاهدة NSG أمّا إقليمياً، فيستمر إقتصاد الصين بنموه السريع، كما تستمر مصالحها بالتوسع في الشرق الأوسط أيضاً، ولأنّ الصين تنشر علاقات هادئة مع دول المنطقة، فهي بحاجة الى سلام وإستقرار في الشرق الأوسط حيث أنّ محيطاً تنتشر فيه الأسلحة النووية يعقد، ويحتمل أن يؤدي المصالح الصينية. ويبدو أنّ بكين تؤمن بأنّ نشوء قوة نووية إقليمية أو سباق تسلح نووي في المنطقة قد يزعزع الشرق الأوسط ويقطع الطريق عليها لتأمين الطاقة. إنّ الحظر المتمثل بنقل التكنولوجيا النووية من قِبَل إيران، هو أيضاً هاجس رئيسي كبير. فبعد خطابه الأول في الأمم المتحدة في 14 أيلول 2005، إنقى الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمددي نجاد مع رئيس الوزراء التركي راسيب طيب أردوغان، وعرض تقاسم " طاقة نووية سلمية " مع الدول الإسلامية. أمّا اليوم، فهناك دليل كبير يؤشر على أنّ إيران حصلت على أجهزة طرد مركزية من شبكة عبد القادر خان. إنّ التهديد الإيراني بنقل التكنولوجيا الى ممثلين إسلاميين آخرين هو أمر يقلق كلا من بكين وواشنطن.

- الروابط الثنائية مع إيران- في الطاقة والإقتصاد.

ومع ما تقدم من الروابط المتزايدة مع إيران في قطاع الطاقة الإقتصاد، تكون بكين قد سقطت في مأزق بسبب تحويل إيران لليورانيوم. فمن جهة، تطرح عملية تحويل اليورانيوم الإيراني مسألة ضرورة إستقلال الوقود النووي، خصوصاً مع الأخذ بالإعتبار أنّ إيران كانت قد حاولت التستر على هذا البرنامج. ومن جهة أخرى، ولأنّ إيران لديها رهان أعلى في التجارة مع الصين، فإنّ بكين لديها الآن قدرة أكبر على التأثير على طهران، إذا كانت على إستعداد لممارسة نفوذها. ولأنّ برنامج إيران النووي يبدو بأنّه مصلحة حيوية بالنسبة لطهران، فإنّه يجب على الصين أن تقرر الآن عما إذا كانت ستخاطر بمصالحها الإقتصادية وفي قطاع الطاقة وتنضم الى مجموعة الضغط الدولي. إنّ النمو الإقتصادي السريع والثابت للصين على مدى حوالي ثلاثة عقود إنتهى بتحديات مهمة، بما فيها التوترات الإجتماعية والطلب القوي على الموارد الطبيعية. وأصبحت الصين في العام 1993 مستورداً للنفط الصافي. وفي السنوات الأخيرة، زادت الصين من كمية إستيراد الطاقة من الخارج، وتستورد حالياً أكثر من 40 بالمئة من النفط الذي تستهلكه. وقد إستوردت الصين في العام 2004، (122,7) مليون طن من النفط الخام وتجاوزت اليابان لتصبح ثاني أكبر دولة بإستهلاك الطاقة في العالم.

وكان الشرق الأوسط المصدر الرئيسي لواردات الطاقة للصين. ومن العام 1998، وحتى العام 2003، شكل النفط الخام من الشرق الأوسط ما نسبته 50,9 بالمئة من مجموع واردات الطاقة الصينية، وأصبحت إيران، خصوصاً، بلداً أساسياً من الطاقة الصينية. وخلال هذه الفترة، كانت إيران تشكل ما مجموعه 13,6 بالمئة من واردات نفط الصين، وتأتي بالدرجة الثانية فقط بعد واردات الصين من العربية السعودية والتي تشكل 16,7 بالمئة. وإستوردت الصين 130 مليون طن من النفط الخام من إيران في العام 2004، وهو ما يشكل نسبة 15 بالمئة من مجموع وارداتها من النفط الخام. وتقوم إيران والصين بتحضير أشكال مختلفة أخرى أيضاً من التعاون الوثيق المتعلق بالطاقة. وفي 18 تشرين الأوّل، ثاني أكبر عملاق نفطي في الصين، بإعطائها Sinopec 2004، وقعت الصين على مذكرة تفاهم مع إيران التي كافأت، وهو حقل نفط إيراني، وذلك في عملية تبادل لإتفاق ينص على شراء 10 ملايين Yardavan حق المشاركة في تطوير (على مدى 25 عاماً. LNGطن من الغاز الطبيعي السائل)

، بصفته أحد أكبر الحقول النفطية غير المطوّرة في العالم، قد يكون لديه قدرة إنتاج تصل بمجموعها الى Yardavan إن حوالي 300000 برميل في اليوم، والتي قد يُصدّر نصفها الى الصين بالنهاية. كبير، تصل قيمته الى 70 مليار دولار. كما أنه، LNG كما فهم بأن هذا الإتفاق، الذي يغطي أيضاً عملية بناء موقع قد وقع أيضاً على Zhuhai Zhenrong وقبل 6 أشهر فقط، وفي آذار 2004، كان تاجر النفط (على مستوى الدولة) من إيران على مدى 25 عاماً بقيمة 20 LNG إتفاق تمهيدي لإستيراد أكثر من 110 مليون طن من الغاز الطبيعي (مليار دولار.

وفيما يتجاوز قطاع الطاقة، فقد وصل مجموع تجارة الصين مع إيران في العام 2004 الى حوالي 7 مليار دولار، بزيادة بلغت 25 بالمئة في العام 2003. وفي الوقت الحاضر، تعتبر إيران مصدراً مهماً من المصادر الخارجية للصين، حيث أنّ 95 بالمئة من الدرجات النارية في إيران، على سبيل المثال، مصنوعة في الصين. كما أنّ إيران هي سوق الصين الأكبر لجهة المشاريع الكبرى وتصدير العمالة في الخارج. وحالياً، يتم تنفيذ حوالي 120 مشروعاً صينياً في إيران بقيمة 6 مليارات دولار، ويتم التفاوض في الوقت الحاضر الى مشاريع جديدة بين البلدين تساوي مليارات الدولارات.

- الموازنة بين الولايات المتحدة وإيران -

يجب النظر الى تحدي السألة النووية الإيرانية في سياق العلاقات الأميركية- الصينية أيضاً. فقد كان لدى الولايات المتحدة مشاكل جوهرية مع حكومة إيران من الثورة في العام 1979. وفي العام 1996، سعى الكونغرس الى فرض (Iran and Libya Sanctions Act) ضغوط دولية على طهران عن طريق تمرير قانون عقوبات ليبيا وإيران (والذي يهدد بمعاقبة شركات أجنبية إذا ما إستثمرت بأكثر من 40 مليون دولار في قطاع صناعة النفط والغاز الطبيعي الإيراني.

وبعدما عزز بوش من ضغط خطابه بتصنيف إيران كجزء من محور الشر في العام 2002، وضعت الإدارة الأميركية بكين في موقف متقلقل، وأجبرتها على القيام بموازنة علاقاتها مع واشنطن وطهران. وفي مصطلحات التطور الإقتصادي، بما في ذلك الإستثمار، التكنولوجيا، النقل، والتصدير، تعتبر الولايات المتحدة الشريك الوحيد الأكثر أهمية بالنسبة للصين. وهناك بعض التوقعات بأن فائض التجارة للصين مع الولايات المتحدة للعام 2005 سوف يصل الى 200 مليار دولار، وهذه صورة أكبر وأضخم من حجم التجارة الإيرانية- الصينية. وبالرغم أنّ واشنطن هي أيضاً شريك بكين الأكثر نشاطاً في مجال الطاقة، حيث وبصفتها البلدين الأكثر إستهلاكاً للChina للطاقة في العالم، فإنهما قد يتنافسان أيضاً على الوقود في المستقبل القريب. وقد عكست المناقصة الفاشلة من قبل National Offshore Oil

، في صيف 2005، حذر واشنطن، حيث كانت محاولة شركة النفط الصينية تحذيراً (UNOCAL) لـ (CNOOC) هي والى حد كبير، عبارة عن كيان مرعي من CNOOC لواشنطن، التي نصحت في النهاية بالعدول عن الإتفاق، لأنّ قبل الدولة، وهذا بدوره رفع من قيمة إيران بالنسبة لبكين في بحثها عن تأمين الطاقة. وبالرغم أنّ طهران تعتبر مصدر طاقة ليس بإمكان بكين رفضه، وبالرغم أنّ حماية العلاقة الصينية- الإيرانية في مجال الطاقة هو أمر ذا أهمية حيوية، فإنّ على الصين أن توازن هذه العلاقة مع علاقتها بالولايات المتحدة، شريكها الإقتصادي الأكبر.

وليست هذه المرة الأولى التي تواجه فيها بكين الضغط من واشنطن حول موضوع غيران. ففي العام 1997، لم يتجسد في إيران بسبب الضغط الأميركي. وفي ذلك الوقت، كانت العلاقات مع الولايات LWR الإتفاق السابق للصين لبناء المتحدة أكثر توتراً مما هي عليه الآن، مع بعض الظن، غير المؤكد، بأنّ الصين وافقت على المزايد للإنتقام بسبب قرار لتايوان في أوائل التسعينات، ومؤخراً حذر نائب وزير F-16 A\B الولايات المتحدة بتقديم 150 طائرة كقاتلة من نوع ، في 6 أيلول 2005 من أنّ " إذا إستمرت الصين بالسعي لإتفاقيات تتعلّق بالطاقة مع Robert B. Zoellick الخارجية بلدان كهذه مثل إيران، فسوف تنشأ صراعات أكثر بين الصين والولايات المتحدة ".

- المراهن المسؤول والمصالح المتعددة.

تمثل القضية الإيرانية بالنسبة للصين تحدياً، وكذلك فرصة لتكون ابتداءً مؤثرة وفعالة. ويمكن مقارنة المسألة النووية الإيرانية في بعض نواحيها بقضية كوريا الشمالية: فكلاهما ذواتا سلوك سابق مشبوه، وكلاهما تناديان بالسيادة النووية، وتصران على حقوقهما بالحصول على الطاقة النووية المدنية.

وقد برهنت السياسة الصينية إزاء تطوير الأسلحة في كوريا الشماليّة بأنّ بكين قد تقوم بإعطاء أولوية أكبر لمسألة الحد من الانتشار النووي من إعطائها ببتيرير السيادة والعلاقات الثنائيّة. ولأنّ الصين لا تريد إنتشاراً نووياً في الشرق الأوسط، فإنّ هذا التحول قد ينطبق أيضاً على القضية الإيرانيّة. ومع ذلك، فإنّ الصين غير مستعدة لمتابعة قضية كوريا الشماليّة من خلال مجلس الأمن الدولي بسبب الخوف من أن تعمل العقوبات الدوليّة على زعزعة الإستقرار الإقليمي. وبذات المنطق، تفضل الصين تسوية سلميّة للقضية النوويّة الإيرانيّة، وسيبذل القادة الصينيون جهدهم أيضاً جهدهم أيضاً لتجنب وضع إيران أمام المجلس الأمن الدولي.

وعلى كل، هناك بعض الإختلافات الواضحة بين القضيتين، الإيرانيّة والكوريّة الشماليّة، حيث حصلت بيونغ يانغ على ذلك بإنسحابها من تلك المعاهدة، وبالعكس، فإنّ إيران لا NPT الأسلحة النوويّة بشكل علني وقانوني من خارج معاهدة على أراضيها. إنّ دور بكين كبلد مضيف IAEA تزال في هذه المعاهدة ولا تزال تقبل بوجود حراس الوكالة الدوليّة لمباحثات الأفرقاء الستة يبدو أمراً طبيعياً، بما أنّ لديها حقاً مكتسباً وبما أنّها مهتمة في المحافظة على إستقرار منطقة الجوار القريب منها. وعلى كل حال، فإنّ القوى الأوروبيّة (الإتحاد الأوروبي وروسيا) كانت قد سبق لها وبدأت بالإنهماك في قضية إيران في الوقت الذي ينصب فيه معظم إهتمام الصين على تأمين مصالحها في مجال الطاقة.

لقد حاول الزعماء الصينيون أيضاً تثليث مصالحهم المختلفة مع واشنطن وطهران، فهم لا يريدون وضعاً يحتم عليهم الإختيار بين الإثنين. وإذا ما ناقش مجلس الأمن المسألة النوويّة الإيرانيّة، فإنّ الصين ستكون مجبرة على القيام بخيار صعب: دعم العقوبات على إيران والإضرار بإرتباطاتها مع إيران في مجال الطاقة، أو بالإعتراض على أي إجراء وإغضاب وتخيب آمال واشنطن، أو لعب الدور السلبي بالإمتناع عن التصويت من دون موقف واضح والعمل على التقليل من دور الصين الفاعل كلاعب أكثر تأثيراً، وتدرجياً، على مسرح العالم.

وحتى في حالة الإمتناع عن التصويت إذا تم تمرير العقوبات، فإنّ الصين وصفتها مسؤولة تحتفظ برهاناتها، فإنّها سوف تلاحظ ذلك. أمّا في النهاية، فإنّ الطريق الوحيد أمام بكين لإكتساب المناعة ضد هذه الضغوط هو - في المقام الأوّل - المحافظة على عدم قيام مجلس الأمن الدولي بإتخاذ أي عمل أو إجراء. والطريقة الوحيدة لذلك هو جعل إيران أكثر إنفتاحاً وتعاوناً مع الوكالة الدوليّة حول ماضيها النووي. وللوصول الى هذه النهاية، فإنّ الصين وإيران كانتا قد تشاورتا مؤخراً بكياسة ووضوح وبشكل متكرر حول الروابط الثنائيّة وحول البرنامج النووي لإيران. وقد زار نائب وزير الخارجيّة الإيراني غلام علي خوسرو، الصين في 11 آب 2004، لإيجاز الموقف النووي الإيراني. كما وار وزير الخارجيّة الجديد منوشهر متكي بكين في 13-14 تشرين الأول 2005 لإطلاق مباحثات بين الحكومة الإيرانيّة الجديدة وبكين حول القضية، قد قام بزيارة مبادلة لإيران في Li Zhaoxing 7 النوويّة. وبين التارخين المذكورين، كان وزير الخارجيّة الصينيّة، تشرين الثاني 2004، حيث أفتيس من كلامه بأنّ الصين كانت " معارضة " لإحالة قضية إيران الى مجلس الأمن الدولي بسبب الخوف من تعقيد المسألة. وفي 12 آب 2005، عبّرت الصين مرة أخرى عن موقفها بأنّها لن تدعم نقل القضية، الذي لم يكن Wang Guangya النوويّة الإيرانيّة من فيينا الى نيويورك. وبحسب قول سفير الصين في الأمم المتّحدة أيضاً يعتبر بأنّ مجلس الأمن هو المكان المناسب لحل هذا النزاع، " لدى مجلس الأمن قضايا عدّة حتى يقوم أيضاً بإضافة قضية إيران إليه ".

وبالإضافة الى حوافز الطاقة، فإنّ القادة الصينيون يعتقدون بالأساس بأنّه يجب حل الصراعات من خلال الطرق السياسيّة والإستشاريّة مع الأخذ بالإعتبار المصالح المشروعة لجميع الأفرقاء القلقين. وإذا لم تستطع الوكالة الدوليّة حل المسألة النوويّة الإيرانيّة أو حتى الكوريّة الشماليّة، فمن المحتمل أن نفس هذه المسائل لن يكون بالإمكان حلها IAEA سلمياً في مجلس الأمن الدولي. لذلك، فكلما كان الرهان أكبر على رفع المسألة الى نيويورك، كلما كان ذلك في غير مصلحة الصين، مع ما ذكر من أولويات الصراع بالنسبة لبكين.

، يحمل تهديداً بإحالة المسألة النوويّة IAEA وفي 20 أيلول 2005، وزع الإتحاد الأوروبي مسودة قرار للوكالة الدوليّة الإيرانيّة الى مجلس الأمن الدولي. ووجدت المشاورات الخاصة بأنّ الصين وروسيا معارضتان لعمل كهذا، حيث أصرتا على تسوية المسألة داخل إطار عمل الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. وبعدها تمّ التلطف والتخفيف من كلمة مسودة القرار لجهة مخاطبة هواجس الصين حول تصعيد الصراع الديبلوماسي، قرر الإتحاد الأوروبي عدم وضع القضية أمام الأمم المتّحدة لبعض الوقت. ولاحقاً، وفي 24 أيلول، تم طرح القرار الي تمت مراجعته للتصويت في الوكالة الدوليّة لتمريره. وقد إمتنعت الصين مع 12 دولة أخرى عن التصويت. وربما كانت ردة فعل طهران الإنتقاميّة تجاه التصويت هي السبب لتريّث بكين، حيث كانت إيران قد أبلغت الهند رسمياً، والتي كانت قد صوتت لصالح القرار، بأنّها ألغت مشروعاً للطاقة بين البلدين بقيمة 22 مليار دولار.

- نفاذ الخيارات -

إنّ بزوغ الصين هو ظاهرة عولمة تعود بجذورها الى إنفتاح الصين الي رُجبَ به في العام 1987. أمّا الآن، ولأنّ الصين أصبحت ذات حضور قوي أكثر فأكثر على المسرح العالمي، فقد بدأ المجتمع الدولي يقلق من توجهها المستقبلي. وتقوم المسألة النووية الإيرانية الآن بإختبار حكمة بكين وتحملها لمسؤولياتها كقوة عالمية رئيسية، كما تقوم في انهاية بإختبار قدرتها على موازنة مصالحها المحلية والعالمية.

إنّ سلسلة خيارات بكين السياسية الدقيقة والهشة سوف تُستنفَذ، غذا ما رفضت طهران أن تكون أكثر مرونة. وإذا ما كانت إيران تريد إعلان نهاية الديبلوماسية، فقد يصبح الأمر صعباً أكثر فأكثر بالنسبة لواشنطن وقدرتها على التحمل والتسامح. وبالرغم أنّه لا يزال هناك مجال للمناورة على المدى القصير، فقد يتم الضغط على البيت الأبيض لإتخاذ موقف أفسى تجاه طهران، عندها ستكون بكين مجبرة على تطوير ديبلوماسية أكثر نشاطاً وفعالية، كما سبق لها وفعلت مع المسألة النووية لكوريا الشمالية. فقد تقوم بكين بإرسال وفد خاص الى طهران يسألها إتباع القرارات المختلفة للوكالة الدولية، والتي تطالبها بتفاصيل حول أنشطتها النووية السابقة. ومع ما تقدم ذكره لجهة الخبرة السابقة للصين ومعالجتها التمهيدية للمسألة النووية لكوريا الشمالية، فإنّ بكين قد تتخذ أيضاً إجراءات وقائية كالتقرب من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للتشاور ولتبادل الرؤى السياسية وكذلك لتنسيق العمل السياسي. ومن المرجح أن يرحب الإتحاد الأوروبي وروسيا بالموقف الفعال والمؤثر إذا ما قامت بكين بهذه المبادرة.

إنّ عملاً مركزاً ومنسقاً كهذا قد يعزز أيضاً إنسجام وتناغم القوى العالمية والذي يتجاوز التحالف العربي الموجود حول هذه المسألة.

، والتي تطالبها بتوضيح IAEA وإذا ما إستمرت إيران برفض تنفيذ القرارات الموجود والمستقبلية للوكالة الدولية تاريخها النووي، فإنّ الصين قد تكون تحت الإختبار.

إنّ قدرة بكين على الوقوف سداً أمام نقاش أو عمل ما لمجلس الأمن الدولي قد تصبح أمراً صعباً أكثر فأكثر، إذا ما إستمرت إيران بعدم إبضاعها لتفويض الوكالة الدولية. ومن الممكن أن تصبح الصين مجبرة على التخلي عن إيران في دفاعها عن حقوقها المزعومة.

ومع ذلك، وبالرغم أنّ مسألة الإنتشار النووي قد أصبحت أولوية بشكل بالغ ومتزايد في السياسة الخارجية الصينية، فمن المحتمل أنّ بكين تعتقد بأنّ المراقبة الدولية الموجودة، ووضع إيران تحت الضوء يجعلها غير قادرة عملياً بعد على تطوير أية برامج نووية سرية موجودة. ولهذا السبب، وبسبب تأكيدها على الوسائل السلمية لحل النزاع ولأنّ الطلب المتنامي على الطاقة للصين يجبرها على تقييم وإحترام طهران. فمن المرجح أن لا تدعم بكين عملاً غريباً كبيراً لمعاقبة إيران. وإذا كانت الصين معارضة لدعم جهود العقوبات، فإنّها أيضاً لن تلمح الى دعم الصين للإنتشار النووي الإيراني أو الى جبنها وعد إستعدادها للقيام بعمل ما في مواجهة تهديد نووي، وإنما ستنتهي بالنتيجة الى فلسفة بكين بقرار الصراع السلمي المتطابق مع حاجاتها للتعاون في مجال الطاقة.

